السماع والقياس في النحو العربي تحفة الغريب للدماميني انموذجا

ايمن عبدالاله عبدالواحد

قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة شيراز

الدكتور دانش محمد ركعتي

استاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها/ جامعة شيراز

الملخص

السماع والقياس هما من أبرز وسائل الاستدلال في النحو العربي، وقد تناولهما علماء النحو بشيء من التفصيل. سأعرض لك بشكل مبسط مفاهيم السماع والقياس وأهميتهما في النحو العربي، مع التركيز على كتاب "تحفة الغريب" للدماميني كنموذج.

السماع هو المصدر الأول والأساسي في الاستدلال النحوي، وهو يعني اعتماد النحويين على النصوص المسموعة من العرب الفصحاء، سواء كانت شعرًا أو نثرًا، لتحديد القواعد النحوية.

اما أهمية السماع فتتمثل في الموثوقية: السماع يُعتبر أكثر موثوقية لأنه يعتمد على اللغة كما استخدمها العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج (القرن الثاني الهجري وما قبله)، و الثبات: النصوص المسموعة لا تتغير، مما يجعلها مرجعًا ثابتًا للنحويين ، والتنوع: يوفر السماع تنوعًا كبيرًا من الأمثلة والنماذج اللغوية.

اما القياس فهو المصدر الثاني في الاستدلال النحوي، وهو يعتمد على تعميم القواعد المستخلصة من السماع على نظائرها التي لم يُسمع لها شواهد، وذلك بناءً على تشابه الأحوال.

وتكمن أهمية القياس في توسيع القاعدة النحوية: يساعد القياس في تعميم القواعد لتشمل حالات متعددة ، والإبداعية: يتيح للنحويين تفسير الظواهر اللغوية الجديدة بناءً على قواعد معروفة ، والتكامل: يكمل القياس السماع من خلال تطبيق القواعد المستنبطة من النصوص المسموعة على حالات أخرى.

ان "تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب" هو كتاب من تأليف الدماميني، وهو شرح وتعليق على كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري. يركز الكتاب على شرح وتوضيح القواعد النحوية والصرفية المستمدة من السماع والقياس.

يمثل "تحفة الغريب" للدماميني نموذجًا مهمًا في النحو العربي لتوضيح كيف يمكن استخدام السماع والقياس معًا لبناء وتفسير القواعد النحوية. يقدم الدماميني شروحات مستفيضة وشواهد موثوقة، مما يجعل الكتاب مرجعًا مهمًا للدارسين والباحثين في مجال النحو العربي.

Summary

Hearing and analogy are among the most prominent means of reasoning in Arabic grammar, and grammar scholars have discussed them in some detail. I will present to you in a simplified manner the concepts of hearing and analogy and their importance in Arabic grammar, focusing on the book "Tuhfat al-Gharib" by Damamini as an example. Hearing is the first and basic source of grammatical reasoning, which means that grammarians rely on texts heard from eloquent Arabs, whether poetry or prose, to determine grammatical rules. The importance of hearing is represented in reliability: hearing is considered more reliable because it depends on the language as it was used by the eloquent Arabs in the era of protest (the second century AH and before), and stability: the texts heard do not change, which makes it a constant reference for grammarians, and diversity: hearing provides great diversity. Examples and linguistic models As for analogy, it is the second source in grammatical reasoning, and it depends on generalizing the rules extracted from hearing to their counterparts for which no evidence has been heard, based on the similarity of circumstances. The importance of analogy lies in expanding the grammatical base: analogy helps generalize rules to include multiple cases, creativity: allows grammarians to interpret new linguistic phenomena based on known rules, and integration: analogy complements listening by applying rules deduced from heard texts to other cases."Tuhfat al-Gharib fi Kalam 'ala Mughni al-Labib" is a book written by al-Damamini, and it is an explanation and commentary on the book

"Mughni al-Labib from the Books of Arabs" by Ibn Hisham al-Ansari. The book focuses on explaining and clarifying grammatical and morphological rules derived from listening and analogy. "Tuhfat al-Gharib" by al-Damamini represents an important model in Arabic grammar to illustrate how hearing and analogy can be used together to construct and interpret grammatical rules. Al-Damamini provides extensive explanations and reliable evidence, which makes the book an important reference for scholars and researchers in the field of Arabic grammar.

المقدمـة

الحمـد لله الـذي اخـتص أهـل طاعتـه بهديـه وإرشـاده، وأشـهد أن لا إلـه إلا الله أورث كتابـه مـن اصـطفى مـن عبـاده، وأشـهد أن سـيدنا محمـدا أفضـل رسـله وأكـرم أحبابـه، وأصـلي وأسـلم على سيدنا محمد إمام الأبرار وعلى أهله الأطهار وأصحابه الأخيار وسلم تسليماً كثيراً ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد ...

فإن اللغة العربية قد ارتبطت بالقرآن الكريم دستور المسلمين فلم تعد العربية وسيلة تفاهم فحسب بل هي لغة عقيدة؛ مما جعلها ذات قدسية في نفوس المسلمين ، وبات تعلمها مكملاً للدين وغدا المساس بها مساسا به. ولعل هذا يفسر حرص مؤسسي النحو لوضع القواعد اللغوية إثر تسرب اللحن إلى النصوص القرآنية. ن هنا فإن النحو العربي شأنُهُ شأنُ العلوم الإسلامية الأخرى نشأ لخدمة القرآن الكريم وفي رحابه .. بل إن النحو أساس ضروري لكل دراسة العلوم العربية في الفقه والتفسير والأدب وغيرها من العلوم؛ لأنك لا تستطيع أن تدرك المقصود من نص لغوي دون معرفة بالنظام الذي تسير عليه هذه اللغة التي دون بها تراثنا العربي والإسلامي.

يقـول عبـد القـاهر الجرجـاني: (إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه . ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه).

وقد بذل سلفنا الصالح – رحمهم الله – جهوداً مضنية في هذا المجال و، وتركوا لنا تراثاً ضخماً أودعوه دقائق فكرهم، وعميق نظرهم، وهو عنوان حضارة هذه الأمة.

حظي النحو العربي بعناية ملموسة من قبل الدارسين المحدثين فدرسه بعضهم دراسة شاملة لمذاهبه وأطواره، ودرسه بعضهم من خلال مسألة من مسائله، وبعضهم
من خلال مدرسة أو مذهب معين، أو دراسة أصولية من خلال عالم أو مؤلف.

التمهيد : تعريف علم أصول النحـو

معنى الأصل فى اللغة:

ورد فى معاجم اللغة أن الأصل أسفل كل شئ[1]

وقد توسع فى هذا المعنى باستعماله فى عدة معان، لكثرة دوران هذه الكلمة. فأساس الحائط أصله، وأصل كل شئ ما يستند وجود ذلك الشئ إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول[2].

وأصل كل شئ قاعدته التى لو تُوهِّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرة[3]، "والأصل ما يبنى عليه غيره، وهو فى اللغة: عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره."[4].

أصول النحو فى اصطلاح النحويين:

يقول الأنبارى: "أصول النحو: أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله[5].

وعرفه السيوطى بقوله: " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هى أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل[6].

وعرفه أحد الباحثين بقوله: " أصول النحو تلك الأسس والأركان التى بنى عليها هذا النحو فى مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة فى آرائهم وخلافهم وجدلهم[7].

هذه الأسس والأركان التى قام عليها النحو العربى والتى بموجبها استطاع النحاة أن يسيروا عليها فى نحوهم وفق ما سار عليه لسان العرب الذين استشهد بكلامهم، وأن يعرفوا ما هو صحيح فيتبعوه، وما هو فاسد فيجتنبوه[8].

وعلى هذا فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الاجمالية المثبتة للقضايا الكلية.

أما علم النحو فقد عرّفه ابن جني بقوله: "انتحاء سمت كلام العرب، فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رد إليها"[9].

وهذا تعريف آخر له:

" النحو علم يعرف به أحوال الكلام العربى من حيث الإعراب والبناء والتعريف والتنكير والتقديم والحذف والاتصال والانفصال والتأنيث والتذكير والتعدى واللزوم وما إلى ذلك مما يدخل فى تنظيم الجملة وإصلاح الكلام[10]. وعلى هذا فعلم النحو خاص بالصور الجزئية المستعملة فى اللسان العربى.

موضوع أصول النحو:

موضوع أصول النحو: هو أدلة النحو نفسها بحثا عن حقيقتها وأقسامها وترتيبها وطريقة الاستدلال بها. وقد جعلها ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[11].

كما جعلها ابن الأنبارى ثلاثة أيضا: النقل، والقياس، واستصحاب الحال[12].

وجعلها السيوطى جمعا بين ابن جنى والأنبارى . أربعة، حيث قال: " وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جنى فى الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع

فائدة علم أصول النحو:

"التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك فى أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب."[13]

فأصول النحو يفيد المتمرس به فائدة جليلة حيث يضع يده على هذه الأدلة وطرق استعمالها ومبلغ قوة كل منها وأقسامه وضوابطه وأركانه، ولا ريب أن تطبيق ذلك فى المسائل الجزئية يجعل النحوى قادراً على التمييز بين الأقوال آخذاً بأقواها سنداً ومعتمداً فيما يقبل أو يرفض على البرهان والحجة، وبهذا يكون الفكر النحوى فى نمو وحيوية مستمرين[14].

تاريخ التأليف فى أصول النحو:

ورد التعبير بـ (أصول العربية) أو (أصول النحو) أو الأصول فى كتب التراجم لعلماء النحو وطبقاته، مثل ما نسبه الزبيدى إلى أبى الأسود قال: "ألقى ألىّ أصولا احتذيت عليها"[15].

وما ورد فى بعض الروايات منسوبا إلى الإمام على وهو قوله: "سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتابا فى أصول العربية"[16]. وما ورد عن ثعلب فى وصف كتاب سيبويه قال:" والأصول والمسائل للخليل"[17]، وما ورد فى وصفه أيضا:" جامع لأصول النحو وفروعه"[18].

وواضح أن المقصود من هذه الكلمة فى هذه المرحلة: القواعد والقوانين العامة لعلم النحو، وأنها فى أوائلها كانت تعنى تلك المبادئ البسيطة غير المعللة والتى لا تعنى أكثر من الضوابط العامة للنطق الصحيح، فقد ورد عن المبرد أنه قال:" قرأت أوراقا من أحد كتابىّ عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول"[19].

ولكنها أخذت تنمو وتترسخ معالمها حتى أصبحت عِلْماً راسخا معللا جامعا لجهود السابقين من علماء النحو.

ولعل أول مؤلف حمل عنوان (الأصول فى النحو) هو كتاب أبى بكر بن السراج. والقارئ لهذا الكتاب يدرك أن ما عناه السراج بالأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التى استنبطت منها هذه القواعد.

وقد صرح هو بذلك فى غير موضع من كتابه، فقال: "قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا فى كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم، ودرس للعالم، بحسب ما يصلح فى هذا الكتاب، لأنه كتاب أصول[20]". فالكتاب يتناول أبواب النحو باباً باباً، يبدأ بالاسم ثم يجئ بالفعل فالحرف، ويعرّج بعد ذلك على باب المعرب والمبنى، ثم يتكلم بعد ذلك عن المرفوعات، ثم المنصوبات، وبعد ذلك المجرورات، وهكذا[21].

وقد أشاد العلماء بهذا الكتاب، يقول ياقوت:

" وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[22]. إلى جانب هذا فإننا نجد فى كتاب ابن السراج ما يعتبر إشارة وتوجيهاً لنشأة (علم أصول النحو) بالمعنى الذى عُرف من بعد بأصول النحو بمعنى أدلته التى تأصلت بها أصوله، وتفرعت فروعه، فعرض فى مواضع من كتابه للسماع، والقياس، والمطرد، والشاذ، والعلة[23].

فقد ذكر ما يعتبر تحديدا للعلة النحوية ووظيفتها والضرورى منها، قال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، ولم إذا تحركت الواو والياء وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها فى الأصول التى وضعتها ويتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، .. وعُرض فى هذا الكتاب ذكر العلة التى إذا اطردت وصل بها كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[24].

ومن نماذج التعليل والقياس، قول ابن السراج:

" وأما الفعل المعرب فقد بيّنا أنه الذى يكون فى أوله الحروف الزوائد التى تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماء، وشبهه بها، والإعراب فى الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب كما أنه إنما (إعرب)[25] من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها ألا تعمل أنك تعمل (ضاربا) إذا كان بمعنى (يفعل) فتقول: هذا ضارب زيدا، فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله فمنعت هذا العمل كما منعت ذلك الإعراب".[26]

من خلال هذا يتضح أن ابن السّراج المشير الأول لعلم أصول النحو واضعا يده على بداياته، كما أن كتابه (الأصول) هو المقدمة المباشرة لنشأة (علم أصول النحو) والماهد له.

ثم جاء ابن جنى وكان كثير النظر فى كتب الفقه الحنفى وأصوله، فنقل إلى النحو مباحث كثيرة من أصول الفقه، لذا يعتبر ابن جنى أول من فكر فى ابتكار (علم أصول النحو) على نحو ما عرفت فى (علم أصول الفقه)، فهو يقول: "وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلم والفقه، فأما أصول أبى بكر فلم يلملم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين من أوله"[27].

والدماميني إذ يؤكد على ابتكاره لهذا العلم فإنه لا يدعى أنه أوجده من العدم، وإنما استخلصه من أقوال أصحابه من علماء النحو السابقين عليه، وانتزعه من مطاوى كلامهم وما نثروه فيه من الحجج والعلل وما أوردوه من حديث حول الكلام العربى الفصيح: شواهد النحو ومن مناهجهم فى الاستنباط منها القياس عليها خصيصا حديثهم عن العلل[28]، فهو يقول: "واعلم أن هذه المواضع التى ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإياها نووا. ألا ترى أنهم استرسلوا فى وصف العلة وتحديدها قالوا: إن علة (شدّ) و (مدّ) ونحو ذلك فى الإدغام، إنما هى اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فإذا قيل لهم: فقد قالوا، قُعدد وجَلْبَب وأسحنكك[29]، قالوا هذا ملحق، فلذلك ظهر.. .. فهذا الذى يرجعون إليه متفرقا قدمناه نحن مجتمعا".[30]

وإذا كان الإمام ابن جنى أول المفكرين فى هذا العلم على هذا النحو، فإن الشأن فيه أن يخضع لما يخضع له أى علم من النشأة المتواضعة وعدم النضج من المحاولة الأولى، ولذا لا نستغرب تناثر مبادئ (علم أصول النحو) ومسائلة وأبوابه فى ثنايا كتاب (الخصائص) وأبوابه[31].

فالخصائص كتاب نجد فيه من أبواب (علم أصول النحو) الأبواب التالية:

- علل العربية؛ أكلامية هى أم فقهية[32].
- مقاييس العربية (القياس).
- باب فى جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه.
- تعارض السماع والقياس.
- الاستحسان.
- تخصيص العلل.
- العلل إذا لم تتعد لم تصح.
- فى العلة وعلة العلة.
- القول فى إجماع أهل العربية متى يكون حجة.

وغير هذه الأبواب ..

وهكذا كانت أصول النحو قبل ابن جنى متفرقة فى كتب النحو إلى أن جاء ابن جنى فبسطها وأفرد لها كتابا، وأفاض فى الكلام عنها وعن غيرها من مسائل النحو واللغة وفقهها.

ثم جاء أبو البركات الأنبارى فاستوى (علم أصول النحو) على يديه علما محدد المعالم والمبادئ، واضح الحدود والقسمات فى أسلوب بيانى وسوقٍ مرّكز مختصر، فخصّه بكتاب (لمع الأدلة). وقد تحدث عنه فقال: " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، وهما علم الجدل فى النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما"[33].

هذا فضلا عن مباحث منثورة فى هذا العلم فى كتبه: (الإعراب فى جدل الإعراب) و (أسرار العربية) و (الإنصاف فى مسائل الخلاف).

ثم قصده بالدرس عالم جليل وهو السيوطى فوضع كتابه (الاقتراح فى علم أصول النحو)، فضلا عن مباحث منثورة فى كتابيه (المزهر فى علوم اللغة وأنواعها) و (الأشباه والنظائر فى النحو)[34].

العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو:

علم أصول النحو من وحى أصول الفقه ومقيس عليه ومستمد تنظيمه منه.

فابن جنى كان كثير النظر فى كتب الفقه الحنفى وأصوله، فنقل إلى النحو مباحث كثيرة من أصول الفقه، فكان أول من فكر فى إنشاء علم أصول النحوعلى غرار أصول الفقه[35].

يقول ابن جنى: " .. .. وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[36].

وابن الإنبارى قد ثقف ثقافة فقهية، وله مؤلفات كثيرة فى فقه الشافعية، بل عدّه بعض العلماء من زعماء هذا المذهب، فكان من الطبيعى أن يتأثر بمناهج الفقهاء والأصوليين وينسج على منوالهم، فهو نفسه يعترف بأنه ألّف كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف "على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعىّ وأبى حنيفة"[37].

كما أنه يقرر صراحة أنه ألف أصول النحو على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعرف أصول النحو بقوله: "اعلم أن أصول النحو هى التى تفرعت عنها فروعه وأصوله، كما أن معنى أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله"[38].

يتبين من هذا أن ابن الأنبارى أراد أن يضع للنحو أصولا تماثل أصول الفقه التى وضعها الفقهاء للفقه فمضى بتأثرهم فى المنهج والمصطلحات بل فى تعريف العلم نفسه وتسميته.

والسيوطى يقرّ بأن ترتيب أبواب كتابه (الاقتراح) وفصوله على نحو ترتيب أصول الفقه إذ يقول:

" .. .. ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه فى الأبواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحا إن شاء الله"[39]. فكان علم الفقه وأصوله أشد العلوم الإسلامية أثراً فى هذا العلم.

ومن مظاهر هذا التأثر:

- قضية الأصل والفرع التى شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النحوى وافدة عليهم من أصول الفقه، وكان النحاة يقفون على جهودهم فى الدرس الفقهى، فالمعروف أن الخليل بن أحمد كان معاصراً لأبى حنيفة، وكان يقبس منه نصوصا فقهية يؤيد ما يذهب إليه من مسائل فى النحو، وأن سيبويه عاصر أبا يوسف، ومحمد بن الحسن صاحبى أبى حنيفة[40].
- تقسيم الحكم النحوى إلى واجب وجائز ومستحيل وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء ليس إلا أثرا من آثار تقسيم الحكم الفقهى[41] كما تحدد فى أصول الفقه.
- أخذ النحاة عن الأصوليين ما ارتضوه من قواعد وضوابط للترجيح بين الأدلة المتعارضة سواء أكان تعارض سماع أم تعارض سماع وقياس[42].
- نقل النحاة كثيرا من مصطلحات أصول الفقه، وبخاصة ما يتصل منها بالأصول العامة وطرائق الاستدلال، بل كان تعريفهم لأصول النحو مطابقا لتعريف الفقهاء لأصول الفقه كما سبق فى كلام ابن الأنبارى[43].
- من ذلك أيضا محاولة وضع بعض النحاة كتب فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين متأثرين فى ذلك بما وضع الفقهاء من كتب فى مسائل الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى مثل ما صنع ابن الأنبارى بتأليفه (الإنصاف).

يتضح مما سبق أن أهم ما كتب فى هذا العلم تضمنته كتب ثلاثة هى: (الخصائص) لابن جنى، و(لمع الأدلة فى أصول النحو) لابن الأنبارى، و(الاقتراح) للسيوطى، فضلا عن مباحث منشورة فى كتب أخرى لابن الأنبارى هى: الإغراب فى جدل الإعراب، الإنصاف فى مسائل الخلاف، وأسرار العربية، ومباحث منثورة فى كتابين للسيوطى هما: (المزهر فى علوم اللغة العربية وأنواعها) و(الأشباه والنظائر فى النحو).

والأصول النحوية التى اشتمل عليها البحث هى:

1- السماع 2- القياس 3- الإجماع 4- استصحاب الحال

المبحث الاول

الســــــــماع

السماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربى.

وقد عرفه ابن الأنبارى بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا فى كلامهم نحو الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)"[44].

أما السيوطى فقد زاد الأمر توضيحا فحدد معنى السماع بقوله: " وأعنى به ما ثبت من كلام يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد فى كل منها من الثبوت"[45].

شرط المنقول:

1- أن يكون المنقول كلاما عربيا فصيحا، فأخرج كلام المولدين، فلم يحتج بشعرهم، وقيل: يصح الاستشهاد بمن يوثق بعربيته منهم[46].

2- أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة.

والمنقول قسمان:

أ- متواتر، وشرطه: أن يبلغ عدد النقلة إلى عدد لا يجوز على مثله الاتفاق على الكذب كنقله لغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب[47].

ب- آحاد، والمقصود به نقل الواحد، ويشترط فيه أن يكون عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أم عبداً[48].

والتواتر يفيد العلم القطعى بينما رواية الآحاد تفيد غلبة الظن عند جمهور العلماء.

مصادر السماع:

1- القرآن الكريم وقراءاته.

2- الحديث الشريف وما نقلته الرواة ودونته الكتب من محاورة الرسول لأصحابه، وما قاله الصحابة فى وصف أعماله (ﷺ).

3- كلام العرب شعره ونثره.

القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته فى الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم.

فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلا، وأبعد منه عن التحريف، فلم يتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها سنداً ومتناً، وتدوينها وضبها بالمشافهة من أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول (ﷺ)، فهو النص العربى الفصيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التى وصل إلينا بها الأداء والحركات والسكنات فلم تعن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم[49].

لقد كان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب للنحويين فى استخلاص قواعدهم. ففى دراسة لكتاب الإنصاف أثبتت . عن طريق استقراء المواضع . أنه لا خلاف بين مدرستى البصرة والكوفة فى اعتماد القرآن

الكريم دليلا، ولكن الكوفيين كانوا يعولون على اللفظ أو الظاهرة يأتى القرآن فيبنون عليها قاعدة، أما البصريون فكانوا يكثرون من تأويل ما يأتى من الآيات مخالفا لقواعدهم وأصولهم[50].

وفى دراسة للشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه أثبتت الدراسة أن صاحب الكتاب اعتمد القرآن فى الاستدلال على قواعده، وبلغ ما قدمه من شواهد القرآن أربعمائة وتسع آيات "وإن بدا أنه عرض القرآن على ما يستنبط من قواعد مأخوذة من القرآن وغير القرآن"[51]. وكان يورد شواهد القرآن مقرونة فى الأغلب بما ورد عن العرب من شعر ونثر، مبتدئا بالقرآن حينا، وحينا بالشعر أو النثر، وحينا بأمثلة يقيسها على ما صح عن العرب.

ويسجل أستاذنا الشيخ عضيمة فى تحقيقه كتاب المقتضب فرقا طفيفا بين عدد ما نقله من الشواهد القرآنية والشعرية التى استدل بها المبرد[52]. وإذا رجعنا إلى ابن هشام فى مغنى اللبيب مثلا أو شرح شذور الذهب، نلاحظ . اعتمادا على فهارس المحقق فى آخر الكتاب . تفوقاً فى عدد ما نقل من آيات القرآن الكريم على غيرها من الشواهد الأخرى، وكذا عند بعض نحاة فى مؤلفاتهم حيث فاقت الآيات القرآنية غيرها من الشواهد، وسيأتى الحديث عن ذلك إن شاء الله.

وقد أثبتت دراسة (الشواهد فى النحو العربى) عن طريق الإحصاء أن الفرق بين شواهد القرآن والشعر العربى ليس كبيرا[53].

وفى هذا دلالة على اهتمام النحاة بالقرآن الكريم الذى نشأ فى رحابه ونمت فروعه فى ظلال وشرف خدمته.

تحتل القراءات القرآنية المكانة العالية والدرجة السامية بين العلوم الأخرى، إذ هى أوثق مصدر يمكن الاعتماد عليه والاحتجاج به؛ لأنها نقلت إلينا عن طريقين يكفلان لهما السلامة والصحة ويصوناها من التحريف واللحن، وهذان الطريقان هما التلقى والعرض، فهى إذن أوثق المصادر التى يحتج بها بخلاف الشعر الذى قد يعتريه التحريف أو اعتراه التحريف على مر العصور؛ والحديث الذى قد تجوز روايته بالمعنى، فمنهج القرآن إذن أصح مناهج النقل[54].

لذا فقد اتفق النحويون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة متواترة وشاذة، لا يختلفون فى ذلك، وأعمالهم النحوية وكبتهم شاهدة على أنهم بنوا النحو على كلام العرب الفصيح وفى المقدمة من ذلك القرآن الكريم وقراءاته على اختلاف بينهم فى الأخذ بالقراءات مما سيوضح بعد ذلك إن شاء الله.

يقول السيوطى[55]: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواترا، أم آحاداً، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى مثل ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ)[56]و (يأبى)[57]"

القراءات:

القراءات جمع قراءة، وهى فى اللغة مصدر سماعى لـ (قرأ)، يقال: قرأ فلان يقرأ قرءة، وقرآنا، بمعنى تلا، فهو قارئ.

وفى الاصطلاح: "علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف، و تشديد، واختلاف ألفاظ الوحى فى الحروف."[58]

وذلك أن القرآن نقل إلينا لفظه، ونصه، كما أنزله الله – تعالى – على نبينا – صلى الله عليه وسلم – ونقلت إلينا كيفية أدائه، كما نطق بها الرسول – صلى الله عليه وسلم – وفقاً لما عمله جبريل – عليه السلام – وقد اختلف الرواة الناقلون، فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناد صحيح إلى النبى – صلى الله عليه وسلم.[59]

وضع العلماء ضوابط للقراءة التى يؤخذ بها فيقولون: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"[60].

" والإسناد الصحيح هو الأصل الأعظم والركن الأقوم فى تقبل القراءة فإذا ثبت الإسناد الصحيح فإنه لا يضر إنكار بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، كإسكان همزة (بارئْكم) من قوله تعالى (فتوبوا إلى بارئكم)[61] وذلك أن أئمة القراء لا تعمل فى شئ من حروف القرآن الكريم على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[62].

وصحة السند تأتى بأن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهى إلى النبى صلى الله عليه وسلم وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم".[63]

المبحث الثاني

القياس

القياس فى اللغة: التقدير. يقال: قاس الشئ يقيسه قيسا وقياسا إذا قدره على مثاله[64].

وفى اصطلاح الأصوليين؛ هو عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل فى العلة المستنبطة من حكم الأصل[65]، أو هو إلحاق غير منصوص على حكمه بأمرٍ آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما فى علة الحكم[66].

وجمهور الفقهاء على أن القياس حجة، وأما فى اصطلاح النحاة: فهو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حملُ فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع [67]، وقيل هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه [68].

تعريف آخر:

هو محاكاة العرب فى طرائفهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم فى صوغ أصول المادة أو فروعها وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة [69].

ويكاد تعريف النحويين للقياس (حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما) يكون هو التعريف الفقهى له نصا وروحا، فقد طبقه النحاة تطبيق الفقهاء له فى الفقه[70].

وعلى هذا فالقياس يستدعى أربعة أركان لابد لكل قياس منها: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم: وهو ما يسرى على المقيس مما هو فى المقيس عليه، وعلة جامعة: وهو ما قدره النحويون من أسباب استحق بموجبها حكم المقيس عليه.

وفى هذا يقول الأنبارى: ولابد لكل قياس من أربعة أشياء "أصل، وفرع، وعلة، وحكم". وضرب مثلا لذلك فقال: "وذلك مثل أَن تركب قياسا فى الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فنقول: "اسم أسند الفعل إليه، مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياسا على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما يسم فاعله، والعلة الجامعة هى الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذى هو ما لم يسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد".[71]

أركان القياس:

1- **المقيس عليه:** وهو الأصل، ويعنون به شيئين:

أولهما: المادة اللغوية المنقولة عن العرب، بطريق السماع، والرواية بالمشافهة، أو التدوين.

وثانيهما: القواعد النحوية التى صاغها النحاة من استقراء تلك المادة[72]، ويجب أن يكون المقيس عليه مطَّرداً فى السماع والقياس معاً، والمطرد فى السماع معناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرةً تنفى عنه أن يُرَى قليلا أو نادرا أو شاذا.

ومعنى الإطراد فى القياس موافقة المقيس عليه للقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية، كرفع الفاعل، أم فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف.

وشرط المُطَّرِد فى السماع ألا يكون شاذا فى القياس[73].

2- **المقيس (كلامنا) مفردات وتراكيب:**

وهو الفرع، ويعنون به "ما كان محمولا على كلام العرب وموجها على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها[74].

وهذا هو المجال الذى حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسى للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها والتراكيب على مثال أنماط الجمل وأحكامها أيضا وشعارهم. "ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب"[75].

3- **الحكم:**

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضى به، والذى لا يجوز أن يتخلف[76]، وبمعنى أوضح هو ما يسرى على المقيس مما هو فى المقيس عليه. وهو الغرض من القياس؛ لأن عملية القياس أجريت من أجل إعطاء المقيس حكم المقيس عليه.

وقد أطلق النحاة أحكاما عدة للقواعد النحوية، منها[77]:

1- واجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل (عند البصريين)، وجر المضاف إليه وتنكير الحال، والتمييز.

2- ممنوع: كأضداد ما ذكر فى الواجب، كأن تنصب الفاعل، أو تجره، أو تقدمه على الفعل، أو ترفع المفعول أو تجره.

3- حسن: كرفع المضارع الواقع بعد شرط ماضٍ، مثال قول زهير بن أبى سلمى[78]:

وَإِن أَتَاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ .. يقول: لا غائب مالى ولا حرمُ

4- قبيح: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع، ومنه قول جرير بن عبد الله البجلى:[79]

يا أقرع بن حابس يا أقرع .. .. إنك إن يُصرعُ أخوك تُصرعُ

5- خلاف الأَولى: كتقديم المفعول فى نحو (ضرب غلامَة زيد) فالأولى وصل الفاعل بالفعل، لأنه بمثابة الجزء منه.

6- جائز على السواء: كحذف المبتدأ والخبر، أو إثباتهما حيث لا يوجد ما يمنع من الخلاف.

4- **العلة الجامعة:**

وهى الركن الرابع من أركان القياس، ويقصد بها الصفةُ، أو الميزةُ التى من أجلها عُدي حكم المقيس عليه إلى المقيس، وهذا يعنى أن المقيس إنما استحق حكم المقيس عليه لوجود علامات، وأمارات فيه تستوجب هذا الحكم[80].

يقول ابن جنى فى مفهوم العلة: "وذلك أنها إنما هى أعلام وأمارات لوقوع الأحكام"[81].

والجامعة تعنى الصلة التى توافر فيها مجموعة من الصفات، تُكون ما يمكن أن يعد جامعا بين طَرفى القياس: المقيس والمقيس عليه[82].

لجأ النحاة إلى القياس منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه، فكان السبيل الأول لمعرفة اللغة وأصلا من أصولها، فقد أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التى وصلوا إليها ووضعها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، فوجدوا فى الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريقا يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية[83].

يروى ابن سلام فى كتابه طبقات الشعراء ما نصه: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى"[84]

وحكى ابن سلام – أيضا – أن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى (175 هـ) كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل .. وكان أشد الناس تجريدا للقياس[85]. والمراد بالقياس هنا القاعدة النحوية [86].

ومعنى مد القياس: وسع أصول قياس العربية وأحكامها، ومعنى أشد تجريدا للقياس: أى أشد معرفة بحقائقه واجتهادا فى ضبطه[87].

وأما الخليل فقد كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه[88]، وكان يبنى القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائما على ما يخالفه.

*** ومن أقيسته:**

أنه كان يرى أن القياس فى عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا؛ لأنه لو كان هو المنادى لتقدمته (أى)، مثل: يا أيها الحارث، ورفع معها صفة لها؛ لأنها مبهمة يلزمها التفسير، فصارت فى مثل: يا زيد والحارث بالضم، يقول سيبويه: "قال الخليل: من قال: يا زيد والنضر، فنصب فإنما نصب، لأن هذا كان من المواضع التى يرد فيها الشئ إلى أصله (أى إذا كان المعطوف مضافا)، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج: **(يا جبال أوبى معه والطير)**[89] فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل : هو القياس، كأنه قال: ويا حارث[90]".

وعن الخليل أخذ سيبويه الأقيسة التى أقام عليها صرح النحو الشامخ فى كتابه. وقد ورث سيبويه عن أستاذه نظرته الدقيقة إلى ظواهر اللغة،و احتفاله بالسماع والقياس وتطبيق ذلك فى كتابه، ومن أقيسته: قاس عمل كل من اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة على الفعل المضارع. قال سيبويه:" هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل وذلك قولك: أزيد أنت ضاربه، أزيد أنت ضارب له، واعمرا أنت مكرم أخاه، وأزيد أنت نازل عليه، كأنك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم، وأنت نازل، كما لو كان ذلك فى الفعل، وأزيد أنت مكابر عليه، وإن لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم

رفع، وكذلك جميع هذا، و (مفعول) مثل (يفعل) و(فاعل) مثل (يفعل)[91]. ويقيس عمل (إن) وأخواتها على عمل الفعل المتعدى، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلا فى عمل النصب والرفع، يقول: "هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده .. "[92].

والناظر فى كتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة مما يدل على أن القياس وصل على يدى الخليل وتلميذه سيبويه إلى نضجه وتمام قوته، وأصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التى تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام.

القياس بين البصريين والكوفيين:

<u>أولا: البصريون والقياس</u>:

كان البصريون أسبق من الكوفيين إلى دراسة اللغة والنحو استقراءً، وتقعيداً، وتأليفاً، حيث امتاز منهجهم بابتناء قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب. واتخذ البصريون من الشواهد الكثيرة الدوران على ألسنة العرب الموثوق بها لتكون مثلا يُحتَذَى بها وقاعدة تتبع متوخية فى ذلك الدقة البالغة والحيطة الشديدة، وقد أراد البصريون تحقيقا لهدفهم . وهو وضع القواعد العامة . أن يهدروا الشواذ، فإن ثبت صحتها عن العرب الفُصَحَاء حفظوها، ولم يقيسوا عليها. يتضح هذا المنهج فى كلام ابن أبى إسحاق حين سأله نَوفَل بن مساحق "أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت وكيف يصنع فيما خالفتك به العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات".[93]

ومن هنا تشدد البصريون فى القياس، فلم يقيسوا إلا على الكثير المسموع، لذلك نراهم قد خطأوا بعض العرب فى أقوالهم، لأنها خالفت أقيستهم، وكثر عندهم االقول بالشذوذ. من ذلك ما فعله عبد الله بن إسحاق فى تخطئته الفرزدق فى قوله[94]:

وَعَضَّ زَمَانٌ يا ابن مروان لم يدع .. .. من المالِ إلا مُسحَتاً أو مُجلَفُ

اعترضه لرفعه القافية وكان من حقها النصب؛ لأنها معطوفة على "مسحتً" أو بعبارة أدق؛ لأن القياس النحوى يحتم ذلك ويوجبه، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يُحدِث فى البيت إقواءُ يخالف به حركة الرَّويّ فى القصيدة.

ولما هجاه الفرزدق بقوله(95):

فلو كان عبد الله مولى هجوته .. .. ولكن عبد الله مولى مواليا

فلحنه مرة أخرى؛ وأخبره أنه كان ينبغى أن يقول:" مولى موالٍ" (96)

وجاء فى الكتاب: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان"[97] ، وتخطئة سيبويه هذين الأسلوبين ناشئ من أن قياس البصريين يقتضى تأكيد اسم (إنَّ) والعطف عليه بالنصب لا بالرفع.

وكانوا فى مثل هذه الشواهد التى خرجت على قواعدهم، ولم تجد لها مكانا فى قوالبهم يتأولون ويخرجون القول فى تكلف وتعسف، فإن لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا حكموا على الاستعمال بالشذوذ؛ ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين، من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات.من ذلك فى باب ظن وأخواتها؛ ذهب البصريون إلى عدم جواز إلغائها متقدمة وأجاز ذلك الكوفيون. واستدلوا بقول الشاعر[98]:

كذاك أدبت حتى صار من خلقى .. .. أنى وجدت ملاك الشيمة الأدبُ

فالإلغاء جائز مع المتقدم جوازه مع المتوسط، وإن كان الإعمال عندهم أحسن، أما البصريون فقالوا ليس كذلك، بل محتمل لثلاثة أوجه:

الأول: أنه من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على (ملاك).

الثانى: أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان.

الثالث: أنه من باب الإلغاء، ولكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يكن فى أول الكلام، بل سبقه قول الشاعر (أنى).

ولا يخفى ما فى هذه التأويلات من التكلف.

لقد سمع البصريون عن العرب كثيراً، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلابد فى شواهدها من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر .. فخطة البصريين هى الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التى تصلح للثقة والاطمئنان إليها أن تكون قاعدة تتبع، ومثلا يحتذى به[99] ..

يقول الشيخ محمد الطنطاوى: "بالغ البصريون فى التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة، وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد منحول أو مفتعل .. فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة من الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها"[100].

وبعد هذا العرض لمنهج البصريين فى القياس بإيجاز وما قيل عنه، هل صحيح أنهم كانوا أصح قياسا من الكوفيين؟، وهل سلم لهم منهجهم فى القياس على الكثير المطرد؟ وأنه لا يصح القياس على القليل والنادر.

الحق أن البصريين . على الرغم من اطراد قواعدهم . لم يسلم لهم منهجهم، فقد قاسوا على القليل والنادر، كما لم يقيسوا على الكثير أحيانا.

ومن الظواهر القليلة والنادرة التى أجازوا عليها القياس:

- تصغير فعل التعجب، فقالوا فى (أملح): ما أميلحه. فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله: " لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس؛ لأن الفعل لا يحقر ... ولكنهم حقروا هذا اللفظ"[101]، قال الجوهرى" ولا يعرف أن المسموع المصغّر من صيغة (أفعل) أكثر من كلمتين وردتا عن العرب، هما: أميلح، وأحيسن.

ومن ذلك أيضا: فأباح القياس عليهما"[102].

- القياس فى مضارع (فَعِل) بكسر العين (يَفعَل) بفتح العين نحو: فرح ، يفرح، وودَّ: يود، وعلم: يعلم، فإن من الأصل والقياس أن يخالف بين حركة عين الماضى والمضارع أذن: يأذن، عجل :يعجل.

وقد جاء كسر عين المضارع من (فَعِل) مع فتحها فى أفعال محصورة مثل: حسب يحسب بمعنى: ظن، ويئس ويبس. كذلك جاءت أفعال من المثال الواوى نحو: وغر صدره، وجاء كسر عين المضارع فقط من (فَعِل) فى أفعال محصورة أيضا مثل: ورث، يرث، وثق يثق، وولى يلى، وورم الجرح يرم، وطاح: يطيح.

جعل المبرد باب (فَعِل يفعِل) بكسر العين فى الماضى والمضارع من المثال الواوى مقيسا[103]، وهو شاذ لا يقاس عليه؛ لأن حركة عين المضارع مماثلة لحركة عين الماضى، وهذا مخالف لما عليه الكثرة المطردة من الأفعال؛ لأن القياس أن تخالف حركة عين المضارع حركة عين الماضى.

- ويقع المصدر المنكر حالا بكثرة حيث ورد السماع بذلك، كقوله تعالى: (ثم ادعهن يأتينك سعيا)[104]. **يقول ابن مالك**[105]:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقع .. .. بكثرةٍ كبغتةً زيدٌ طلع

ومع ذلك منعوا وقوعه حالا قياسا يقول سيبويه: "وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع[106]، فعلى الرغم من اطراد هذه الظاهرة وكثرتها لا يقولون بقياسيتها.

كما أن سيبويه لا يقول بقياسية (فعَّال) و (فاعل) فى النسب، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّاب، ولصاحب العاج: عوّاج، ولصاحب الجمال التى ينقل عليها: جمّال .. وذا أكثر من أن يحصى"[107]. فإذا كان هذا أكثر من أن يُحصى، فلِمَ لا يقاسُ عليه؟ وقد قال المبرد بقياسيتهما[108].

وقد أجاز قياسيتهما المجمع اللغوى[109] آخذا برأى المبرد.

وذكر الأشمونى فى باب أسماء الفاعلين والمفعولين: "مجئ (فعيل) بمعنى (مفعول) كثير فى لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع[110].

ومن ذلك: النسب إلى (فَعِيل) و(فُعَيل)

مذهب شيبويه والجمهور بقاء الياء نحو ثقيف، وقريش، فيقال فى النسب إليهما ثقيفى وقريشى.

ومذهب المبرد أنك مخير فى النسب إلى (فَعيل) و(فُعَيل) بين حذف الياء وبقائها قياسا مطردا.

قال المبرد:

"واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز، لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسر فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

سيبويه وأصحابه يقولون بإثباتها هو الوجه، وذلك قولك فى النسب إلى ثقيف: ثقفى، وإلى قريش: قرشى، وإثباتها فى نمير: نُميرى، وقشير: قشيرى، عقيل: عقيلى، تميم: تميمى"[111].

فعلى هذا يجوز لك أن تقول فى النسب إلى: شريف، جعيل: شريفى، وجعيلى، وشرفى، جعلى، وعلى هذا يكون ما جاء على هذين الوجهين مطابقا للقياس.

تلك أمثلة من قياس البصريين قاسوا فيها على القليل، وأخرى لم يقيسوا على الكثير.

ثانيا: الكوفيون والقياس:

أما الكوفيون فقد أسسوا مذهبهم غالبا على كل ما رُوِىَ عن العرب مهما قلّت شواهده، حيث اعتدُّوا بالأشعار والأقوال الشاذة التى سمعوها عن فصحاء العرب، وقاسوا عليها[112]، حتى قيل عنهم: "إنهم يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم"[113]. وإذا كان البصريون لا يقيسون إلا على الكثير المسموع، غير أنهم لم يحددوا تلك الكثرة، نجدُ الكوفيين يتسامحون كثيرا فى القيود التى وضعها البصريون على السماع حتى قيل إنهم يعتدون بكل مسموع، ولذا نجد فى كتب النحاة التصنيف التالى: البصريون أهلُ قياس، والكوفيون أهلُ سماع[114]، بمعنى أن البصريين يحترمون أقيستهم احتراما شديدا، ولذا سيطر القياس على مذهبهم، بينما يحترم الكوفيون المسموع عن العرب، فكل مسموع عندهم مقبول[115]، وقد امتدح القاضى الجرجانى مذهب الكوفيين بقوله: "ولأهلِ الكوفة رُخَصٌ لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد[116]".

وهذه أمثلة تبين قياس الكوفيين على القليل:

- ما أجازوه فى كل لفظ فتح أوله وسكن ثانيه وهو أحد حروف الحلق نحو: الصّخْر، والبَحْر، والنَهْر، والشَعْر، فقد أجازوا تحريك حرف الحلق وإن لم يسمعوا قياسا ما سمع[117].
- روى أن الكسائى حكى: خاتم مصووغ، وأجاز فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين بالواو أن يأتى على الأصل قياسا على هذا المثال[118].

وإذا صحت نسبة هذا المذهب إلى الكسائى لم يكن ذلك مطعنا فى قياسه؛ لأنه يجوز أن يكون سمع أكثر من مثال، أو أن يكون رأى ذلك شائعا عند قبيلة معينة أو قوم من العرب، كما حكى المازنى أن بنى تميم يتممون اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين بالياء، فيقولون: مبيوع، ومعيون، ونحوهما[119]. أضف إلى هذا نه قد رويت عدة أمثلة من هذا الباب، قالوا: ثوب مصوون، ورجل معوود، وفرس مقوود، وقال الراجز:

والمسك فى عنبره المدووف[120]

ثم إن سيبويه لم يستبعد أن يرد ذلك عن العرب، فإنه قال: " ولا يستنكر أَنْ تجئ الواو على الأصل"[121]. وإنما لم يجزه البصريون كراهية للضمة بين الواوين، فكأنه قد اجتمع ثلاث واوات، وهذا ثقيل. وقاس الفراء على الأمثلة القليلة التى منع البصريون القياس عليها وذلك كقوله: "العرب تقول: ذا عشب مَلْبَنَةٌ مَسَمَنَةٌ، والولد مَبْخَلَة مَجْبَنَة، فما ورد عليك منه فأخرجه على هذه الصورة، وإن كان من الياء والواو فأظهرهما، تقول: هذا شراب مَبْوَلة، وهذا كلام مَهْيَبة للرجال، ومَتْيَهة وأشباه ذلك"[122].

ومما قاسه الكوفيون على القليل[123] أيضا:

- ذهب الكسائى إلى أنه يجوز العطف على اسم (إنَّ) قبل أن تستكمل خبرها باسم مرفوع، واحتج على ذلك بأمثلة من الأشعار والنثر، كقول صابئ بن الحارث البرجمى[124]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسى بالمدينة رَحْلُهُ .. .. فَإِنَّى وقيارىها لغريبُ

- ومنه قوله تعالى: (**أَنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**)[125].

- كما ذهب إلى إعمال اسم الفاعل النصب وهو بمعنى المضى والحال والاستقبال[126] مستدلا بقوله تعالى: (**وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**)[127]، وجمهور النحويين على أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وبعد عرض بعض الأمثلة التى توضح قياس الكوفيين على القليل وما عدَّه البصريون شاذا لا يجوز القياس عليه، هل نهج الكوفيون هذا النهج دائما فى نحوهم؟، الحق أنهم لم ينهجوا هذا النهج دائما ولم يجعلوه أصلاً يُقَاسُ عليه فى كثير من الأحيان.

وهذه بعض الأمثلة التى تدلل على قياسهم على الكثير، وأنهم لم يقيسوا على القليل دائما:

روى السيوطى: " قال ثعلب فى أماليه: سمعت سلمة يقول: سمعت الفراء يقول: إذا كان أول المقصور مكسورا أو مضموما مثل: رضى وهدى وحمى، فإن كان من الياء أو الواو تنيّنه بالياء، فقلت: رضيان وهديان إلا حرفان (كذا) حكاهما الكسائى عن العرب، وزعم أنه سمعهما بالواو وهما: (رضوان) و(حموان) وليس يبنى عليهما".[128]

وقصر الفراء ما جاء من قول العرب فى جمع (حِلية) و (لحية: حُلًى و لُحىً) على المسموع، ولم يقس عليهما، حيث قال: " وقد سمعنا: لُحىً وحُلىً فى هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما إلا أن نسمع شيئا من بدوى فصيح فنقوله[129]". ومما لم نقس عليه لأنه خالف بابه قوله:" وما كان من ذوات الياء، والواو من دعوت، وقضيت فـ (المَفْعَل) منه مفتوح اسما كان أو مصدرا، إلا (المَأْفِى)، فإن العرب كسرت هذا الحرف، وبعض العرب يسمى مَأْوَى الإبل: (مَأْوَىَ) فهذان نادران"[130].

ومن ذلك أيضا: أنهم لا يقيسون فتح العين مما كان على (فَعْل) بفتح الفاء، وليس ثانية حرفا حلقيا كما قاسوا ما كانت عينه من هذا الباب حرفا من حروف الحلق، فلا يفتحون العين فى نحو: صَقْر، وسَمْن، كما أجازوا فتح العين فى نحو: النَهْر، والشَعْر، وإن لم يرد به سماع . وإنما يُسَلّمون بما سمع منه نحو: نَشْز ونَشَز، ولا يحملون عليه غيره[131].

وهذا يدل على أن قياسهم ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق إنما هو لعلة داعية إليه ككثرة ما جاء منه.

الخاتمة:

بعد دراسة الأصول النحوية والتطواف معها فى موسوعات النحو والصرف واللغة، نستطيع أن نقول إن هذه الدراسة قد وضعت أيدينا على الحقاق التالية التى تعد أهم النتائج التى توصل إليها الباحث بفضل الله وعونه.

1- كان للنحاة دور بارز فى تيسير النحو وتذليل صعوبته، تمثل ذلك فى وضع منظومات للنحو بها يسهل حفظه، وتضبط قواعده، كذلك شرح الكتب النحوية وتوضيح مبهمها، وكذا دعوتهم إلى النفور من كثرة التعليل، والأخذ بالجنى الدانى فى الآراء النحوية؛ مما كان له أثره فى الخالفين.

2- لم يتعبد بعض النحاة باتباعهم مذهبا معينا من المذاهب النحوية، واستقلوا عن المشرق وعولوا على أنفسهم وانفردوا بآراء تدل على تبحرهم فى هذا الفن، حتى صار المشارقة يأخذون عنهم

3- أثبتت الدراسة جهود النحاة فى مدى اعتدادهم بأصول النحو، والتعويل عليها، والأخذ، والرد والترجيح والتضعيف بسببها، وما تناولوه من قضايا أصولية؛ كقضية العامل، والضرورة، والشاذ، والنادر، واعتمادهم على السماع الذى يؤيده القياس فى كثير من المسائل

4- أدى احترام النحاة للمسموع أن جعلوا القرآن الكريم وقراءاته فى المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج، فقد فاقت شواهد القرآن الكريم عند بعضهم غيرها من الشواهد، وكذا احتجاجهم بالقراءات الشاذة، واحتجاجهم بالأحاديث النبوية وجعلها فى مرتبة تلى القرآن فى الاستشهاد

المصادر

1. تهذيب اللغة للأزهرى، والقاموس المحيط، ولسان العرب – ط دار المعارف، والمعجم الوسيط مادة (أصل) – ط دار المعارف (1400هـ – 1980م).
2. المصباح المنير مادة (أصل)
3. المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى ص 26 كتاب الألف – دار الكتب العلمية – بيروت (1418هـ – 1997م).
4. التعريفات للجرجانى ص 32 – دار الكتب العلمية – بيروت (1421هـ – 2000م).
5. لمع الأدلة لابن الأنبارى ص 80 – تحقيق أ./ سعيد الأفغانى (1377هـ – 1957م) – مطبعة الجامعة السورية.
6. الإصباح فى شرح الاقتراح ص 25 – تحقيق د./ محمود فجال – دار القلم – دمشق – ط ولى (1409هـ – 1989م).
7. أصول النحو العربى : المقدمة – د./ محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة 1982م).
8. الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار 34/1 – ط المكتبة العلمية – بيروت.
9. القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى. ص 13 د. غريب نافع.
10. النحو وكتب التفسير . 86/1 . د./ إبراهيم رفيدة . ط ثالثة (1399 هـ . 1990م) . الدار الجماهيرية للنشر . ليبيا.
11. تحفة الغريب . الدماميني
12. الفهرست لابن النديم ص14 – تحقيق أ./ رضا تجدد (1319هـ – 1975م).
13. نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى. ص 94، تحقيق د./ إبراهيم السامرائى ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ثالثة (1405هـ . 1985م)
14. النحو وكتب التفسير. 58/1. د./إبراهيم رفيدة
15. الأصول لابن السراج 38/1 ، 36/1 ، 56 ، 38/1 – تحقيق د./ عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ثالثة (1408هـ – 1988م).
16. دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى . ص 65 وما بعدها . د. سليمان ياقوت.
17. فى الإعراب ومشكلاته. د./ أحمد علم الجندى . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 170/42 سنة 1978.
18. تقويم الفكر النحوى . ص 118 . د./ على أبو المكارم. والاقتراح ص 10.
19. خزانة الأدب . للبغدادى . 6/1 . تحقيق أ/ عبد السلام هارون . القاهرة (1967).
20. كتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية (دكتوراه) . كلية البناتـ جامعة عين شمس.د./ عفاف حسانين . وخطوات البحث النحوى ../ عبد العظيم هلال – (1420هـ – 1999م).
21. الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه (ماجستير) . كلية الدراسات الإسلامية . القاهرة . جامعة الأزهر.
22. مقدمة كتاب المقتضب للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (1415هـ – 1994م)، ص 116/1،115.
23. الشواهد فى النحو العربى . (رسالة دكتوراه) . إعداد د./ عبد العزيز صالح رضوان . كلية اللغة العربية . بالقاهرة، جامعة الأزهر (1393 هـ – 1973م).
24. اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ص204 د/ عبده الراجحى – ط دار المعارف – القاهرة (1969م).
25. المقتبس من اللهجات العربية والقراءات االقرآنية ص66 د/ محمد سالم محيسن – ط الأولى (1389هـ – 1978م)، المكتبة الأزهرية للتراث.
26. النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى 9/1 – تحقيق الشيخ/ محمد على الضباع – دار الفكر.
27. اللغة و النحو : أ./ عباس حسن ، ص 42، وخطوات البحث النحوى ، ص 185

28. ضحى الإسلام: أ./ أحمد أمين ، هامش ص 277
29. الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ، د./ خديجة الحديثى ، ص 275، وكالة المطبوعات . الكويت . (1974م)
30. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدى، ص 65، وظاهرة قياس الحمل ، ص 91
31. القياس النحوى بين مدرستى البصرة والكوفة . أ/ محمد عاشور الشويح ص 85
32. أبو على الفارسى ص 440، د/ عبد الفتاح شلبى، وأبو زكريا الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ، ص 360، د/ أحمد مكى الأنصارى. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.
33. الخلاف بين النحويين ص 136 د/ السيد رزق الطويل. المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة.

([1]) ينظر: تهذيب اللغة للأزهرى، والقاموس المحيط، ولسان العرب – ط دار المعارف، والمعجم الوسيط مادة (أصل) – ط دار المعارف (1400هـ – 1980م).

([2]) ينظر: المصباح المنير مادة (أصل)

([3]) ينظر: المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى ص 26 كتاب الألف – دار الكتب العلمية – بيروت (1418هـ – 1997م).

(4) التعريفات للجرجانى ص 32 – دار الكتب العلمية – بيروت (1421هـ – 2000م).

(5) لمع الأدلة لابن الأنبارى ص 80 – تحقيق أ./ سعيد الأفغانى (1377هـ – 1957م) – مطبعة الجامعة السورية.

(6) الإصباح فى شرح الاقتراح ص 25 – تحقيق د./ محمود فجال – دار القلم – دمشق – ط ولى (1409هـ – 1989م).

(7) أصول النحو العربى : المقدمة – د./ محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة 1982م).

([8]) أصول النحو العربى المقدمة د./ محمد عيد.

([9]) الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار34/1 – ط المكتبة العلمية – بيروت.

([10]) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربى. ص 13 د. غريب نافع.

([11]) تحفة الغريب 34

([12]) لمع الأدلة. ص 81

(6) الإصباح فى شرح الاقتراح ص 26

(13) الإصباح فى شرح الاقتراح. ص 29

([14]) النحو وكتب التفسير . 86/1 . د./ إبراهيم رفيدة . ط ثالثة (1399 هـ . 1990م) . الدار الجماهيرية للنشر . ليبيا.

(15) تحفة الغريب . ص 13

(16) إنباه الرواة . 1/4

(17) الفهرست لابن النديم ص14 – تحقيق أ./ رضا تجدد (1319هـ – 1975م).

(18) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى. ص 94، تحقيق د./ إبراهيم السامرائى ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ثالثة (1405هـ . 1985م)

(19) النحو وكتب التفسير. 58/1. د./إبراهيم رفيدة

(20) الأصول لابن السراج 38/1 ، 36/1 ، 56 ، 38/1 – تحقيق د./ عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ثالثة (1408هـ – 1988م).

(21) ينظر دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى . ص 65 وما بعدها . د. سليمان ياقوت.

(22) معجم الأدباء . 200/18

(23) ينظر الأصول لابن السراج . 56/1

(24) المرجع السابق . 36/1

(25) يبدو أن الصحيح (أعمل) فالإعراب فى أسماء الفاعلين أصلى لأنها أسماء وإعمالها إنما كان بالحمل على الأفعال المضارعة.

([26]) الأصول: 151/2

(27) الخصائص لابن جنى: 1 / 2

(28) ينظر: أصول النحو العربى 22 ، تحفة الغريب 78.

(29) قعدد: جبان، أو خامل يقعد عن المكارم . جلببة: ألبسة جلباب . وأسنحكك الليل: أظلم

(30) الخصائص: 162/1 ، 163

([31]) ينظر: النحو وكتب التفسير 69/1

(32) الخصائص 84، 109، 115، 117، 133، 144، 169، 171، 189، كل ذلك فى الجزء الأول

(33) لمع الأدلة ص 2

(34) ينظر : أصول النحو العربى . ص 22، والنحو وكتب التفسير 83/1.

(35) أصول النحو العربى. ص 24 د./ محمود نحلة

(36) الخصائص: 2/1

(37) الإنصاف فى مسائل الخلاف: 5/1

(38) لمح الأدلة ص: 2

([39]) الاقتراح ص 2 للسيوطى – تحقيق د./ أحمد قاسم.

([40]) ينظر فى الإعراب ومشكلاته. د./ أحمد علم الجندى . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 170/42 سنة 1978.

([41]) تقويم الفكر النحوى . ص 118 . د./ على أبو المكارم. والاقتراح ص 10.

(42) المرجع السابق. ص 228

(43) ينظر: لمع الأدلة . ص 80.

([44]) لمع الأدلة لابن الأنبارى ص 81.

([45]) الإصباح فى شرح الاقتراح للسيوطى . ص 67.

([46]) خزانة الأدب . للبغدادى . 6/1 . تحقيق أ/ عبد السلام هارون . القاهرة (1967).

([47]) لمع الأدلة . ص 84.

([48]) ينظر . المرجع السابق. ص 85.

(49) ينظر فى أصول النحو . ص 28 . أ. سعيد الأفغانى.

(50) ينظر كتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية (دكتوراه) . كلية البنات . جامعة عين شمس. د./ عفاف حسانين . وخطوات البحث النحوى . ص 54 وما بعدها د./ عبد العظيم هلال – (1420هـ – 1999م).

(51) الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه (ماجستير) . كلية الدراسات الإسلامية . القاهرة . جامعة الأزهر.

(52) مقدمة كتاب المقتضب للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (1415هـ – 1994م)، ص 115/1،116.

([53]) الشواهد فى النحو العربى . (رسالة دكتوراه) . إعداد د./ عبد العزيز صالح رضوان . كلية اللغة العربية . بالقاهرة، جامعة الأزهر (1393 هـ – 1973م).

([54]) ينظر: اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ص204 د/ عبده الراجحى – ط دار المعارف – القاهرة (1969م).

([55])الإصباح فى شرح الاقتراح ص 67،68

([56]) والشاهد تصحيح الواو، والقياس إعلالها بالنقل والقلب.

([57]) الشاهد فتح الباء والقياس كسرها، وليس فى العربية (فعل) (يفعل) بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو غير حلقى العين إلا هذا الحرف الفذ.

([58]) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى ص3

([59]) ينظر: المقتبس من اللهجات العربية والقراءات االقرآنية ص66 د/ محمد سالم محيسن – ط الأولى (1389هـ – 1978م)، المكتبة الأزهرية للتراث.

([60]) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى 9/1 – تحقيق الشيخ/ محمد على الضباع – دار الفكر.

([61]) البقرة 54

([62]) النشر 9/1 بتلخيص، والإتقان 79/1

([63]) قوانين نحوية وصرفية ص 14

([64]) اللسان: مادة (قيس)

([65]) الإحكام فى أصول الأحكام 174/3

([66]) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة، ص 204

([67]) لمع الأدلة، ص 93

([68]) الإغراب فى جدل الإعراب ، ص 45

([69]) اللغة و النحو : أ./ عباس حسن ، ص 42، وخطوات البحث النحوى ، ص 185

([70]) ضحى الإسلام: أ./ أحمد أمين ، هامش ص 277

([71]) لمع الأدلة ، ص 93

([72]) ظاهرة قياس الحمل ، ص 81

(73) خطوات البحوث النحوى ص 86

([74]) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ، د./ خديجة الحديثى ، ص 275، وكالة المطبوعات . الكويت . (1974م)

(75) الأصول: د./ تمام حسان ، ص 173 ، 174

(76) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدى، ص 65، وظاهرة قياس الحمل ، ص 91

(77) ينظر: الاقتراح ، 39 ، وينظر أيضا أصول التفكير النحوى، د./ على أبو المكارم ، 118 ، 119، والشاهد وأصول النحو

(78) البيت من (البسيط) فى ديوانه ص 153، والكتاب ص 66/3.

(79) البيت من (الرجز) فى الكتاب 67/3، التبصرة والتذكرة 413/1.

([80]) ينظر: ظاهرة قياس الحمل ص 93.

(81) الخصائص 84/1.

(82) أصول التفكير النحوى ص 111.

([83]) ينظر القياس النحوى بين مدرستى البصرة والكوفة . أ/ محمد عاشور الشويح ص 85

([84]) طبقات فحول الشعراء ، ص 12/1

([85]) السابق ص 1 / 15

([86]) المفصل فى تاريخ النحو ص 145

([87]) طبقات فحول الشعراء 14/1 هامش 4 ، 5

([88]) أخبار النحويين البصريين ص 38، والمدارس النحوية ص 53

([89]) سبأ 10

([90]) الكتاب 186/2

([91]) السابق 108/1 ، 109

([92]) 280/2 ، 57/1 ، 267/2 ، 175/2 ، 176

([93]) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ، ص 39

([94]) البيت من "الطويل" هو فى ديوانه 31/1 ، 103/1، شرح الجمل لابن عصفور 297/2، وشرح الكافية للرضى 355/2، وخزانة الأدب 237/1، 543/8. **اللغة:** عض زمانه: شدته، المسحت: المستأصل الذى لم يسبق منه شئ، المجلف: المستأصل الذى بقى منه شئ يسير. **المعنى:** إن شدة الزمان وقسوته لم يتركا لنا من الرزق إلا القليل فارحمنا يا ابن مروان. **الشاهد:** قوله (مسحتا أو مجلف) حيث رفع على أنه يستأنف الكلام لجملة جديدة م مبتدأ وخبر، والتقدير: أو مجلف كذلك، أو أن (مجلف) فاعل لفعل محذوف مفهوم من السياق تقديره بقى.

([95]) البيت من (الطويل) فى الكتاب 313/3، والمقتضب 143/1، وشرح أبيات سيبويه 311/2، وشرح المفصل 64/1، وشرح الجمل لابن عصفور 172/3، وشرح التصريح 229/2، والهمع 117/1. وليس فى ديوانه . معجم شواهد العربية 423/1، **المعنى:** يقول لو كان عبد الله من الموالى لهجوته، ولكنه مولى موالٍ، أى أنه خسيس لا يستحق أن أهجوه. الشاهد: قوله (مولى مواليا) حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف فى حالة الجر معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء وجره بالفتحة بدلا من الكسرة، وهذا ضرورة.

([96]) نزهة الألباء 27 ، 28، والمدارس النحوية 23 ، 24.

([97]) الكتاب 290/1 (بولاق)

([98]) البيت من (البسيط)، وهو لبعض الفزاريين فى خزانة الأدب 139/9 ، 143 ، 335/10.

(99) مدرسة البصرة ص 146، د/ عبد الرحمن السيد.

([100]) نشأة النحو ، ص 113

([101]) الكتاب 447/3، 478، وخطوات البحث النحوى ص 211.

([102]) ينظر: شرح الشافية للرضى 135/1

([103]) ينظر الصحاح للجوهرى مادة (ملح)

([104]) البقرة 260

([105]) الألفية ص 79

([106]) الكتاب 370/1

([107]) المرجع السابق 381/3

([108]) ينظر: المقتضب 161/3، شرح الأشمونى 201/4

([109]) مجلة المجمع اللغوى 151/1

([110]) حاشية الصبان على شرح الأشمونى 316/2

(111) المقتضب 133/3،134

([112]) ينظر: خطوات البحث النحوى ص 211 ، 212.

([113]) ضحى الإسلام 295/2.

([114]) أبو على الفارسى ص 440، د/ عبد الفتاح شلبى، وأبو زكريا الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ، ص 360، د/ أحمد مكى الأنصارى. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

([115]) ينظر: الخلاف بين النحويين ص 136 د/ السيد رزق الطويل. المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة.

([116]) الوساطة بين النتنبى وخصومه، ص 466.

([117]) معانى القرآن 247/2 ، 112.

(118) شرح الشافية 149/3 – 150

([119]) ينظر: المنصف 283/1، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ص 252.

(120) البيت من (الرجز) لم يعرف قائله، الخصائص 261/1.

(121) الكتاب 367/2 (بولاق).

([122]) معانى القرآن 162/2

([123]) خطوات البحث النحوى ص 212

([124]) البيت من (الطويل)، الكتاب 38/1 (بولاق)

([125]) البقرة 62

([126]) ينظر: شرح التسهيل 75/2، والنحو الكوفى من خلال معانى القرآن ومجالس ثعلب ، ص 466.

([127]) الكهف 22

([128]) المزهر فى علوم اللغة 94/2

([129]) المقصور والممدود ص 13

([130]) معانى القرآن 149/2 ، وإصلاح المنطق ص 222

([131]) المنصف 306/2